

المنتدى المدني الديموقراطي المغربي
الخطة الثلاثية لأنشطة المنتدى
2009 - 2007

تعتبر هذه الوثيقة حصيلة نقاشات طويلة، داخل مختلف هياكل المنتدى. لقد سخرت لها جهودات العديد من مناضلي المنتدى: الذين صاغوا الكثير من اجزائها، والذين أغنوها بملاحظاتهم أو انتقاداتهم، وهي وثيقة ستظل منفتحة على كل المساهمات التي لن تزيدنا إلا نضجا.

مدخل

يسعى المنتدى إلى التميز بنظرته المستقبلية وإرادة الانبناء، بصفته مشروعا مهيكلًا، فضلا عن مرافقة وتحسين وتوجيه المجتمع المدني المغربي، كما يسعى إلى الانبناء بصفته مركزا مرجعيا لمختلف الفاعلين الجمعيين، الاجتماعيين، الاقتصاديين، والثقافيين، حيث يمكن أخذه بعين الاعتبار كلما تعلق الأمر بالسياسات العمومية الاجتماعية للبلد.

لا يمكن للمنتدى أن يحقق هذا الهدف بالاعتماد - فقط - على حجم مشاريعه أو عدد الجمعيات المنخرطة فيه، بل بعزيمة مبادراته الحالية والمستقبلية، بعناد موارده البشرية بقدرته على تعبئة موارده المالي والبشرية، باستعداده لاستباق التحولات، وصرامته في تبني ممارسة نظرية حيث يتم فصل البحث - الفعل والترقب.

يعتبر الانتماء للمنتدى مصدر اعتزاز بالنسبة لكل من يشتغلون في أحضانه ويسعون إلى ترقبته، بما يتطلب ذلك من تضحيات. غير أن الانتماء، يشكل - في نفس الوقت - ضرورة قوية، فلا يكفي أن يكون المنتدى مركزا مرجعيا، وإنما يقتضي الأمر السعي إلى صياغة علامة الجودة، بتحسين الأخلاق والمهنية، والتأثير على الواقع الميداني. بهذا يمكن للمنتدى تصليب تقدمه، والمساهمة في مسار تنموي طموح، هادف، ومنسجم، كما يمكن أن يشكل نموذجا مرجعيا، وقاطرة حقيقية في قطاع العمل الجمعي. هذا هو الأفق الذي حددناه لأنفسنا.

إن هدف هذا النص هو الدفع بمناضلي المنتدى إلى محاولة:

- تحديد، أو إعادة تحديد مشروع المنتدى،
- تدقيق التوجهات العامة للمنتدى،
- صياغة مخطط استراتيجي، دينامي، منفتح، متدرج، بما يوفر إمكانية الهيكلة المستمرة للمنتدى.

الفصل الأول:

يحاول هذا الجزء تحليل الوضعية الراهنة للمنتدى، بما فيها الصعوبات والآفاق.

1- عناصر التشخيص:

يضم المنتدى، جمعيات وتشكيلات جمعوية، يمكن تقديرها في حدود 500 وحدة، باحتساب مجموع الجمعيات التي ساهمت في تأسيس اللجان الجهوية والإقليمية، والتي يتراوح عددها بين 15 و110، بالإضافة إلى "الفيدرالية الوطنية لدعم الإصلاحات والمبادرات المحلية" التي تضم لوحدها ما يقارب 100 جمعية.

يمكن القول إننا نتوفر على 250 إلى 300 جمعية تتمتع بحضور ميداني، ونشاط فاعل. من ناحية أخرى، لا مهرب من ملاحظة غياب مواصفات مشتركة (موضوعاتية - جغرافية - تشريعية - مطلبيية) بين مختلف مكونات المنتدى، بما ينجم عن ذلك من صعوبات تديبيرية، ومع ذلك يمكن القول، إنها إحدى نقاط القوة التي تم ترصدها أثناء التأسيس انسجاما مع الأهداف المعلنة آنذاك. ومن ناحية ثالثة، وفي مقابل تمايز الهويات هذا، يمكن تسجيل تنوع في المصالح بحكم تعدد رهانات في درجات محلية، جهوية، وطنية ودولية، تفرض نفسها على الشبكة أرادت ذلك أم لا.

يمكن إضافة العجز النسبي للديناميات الجهوية، والغياب المطلق للمبادرات الجهوية. كما ينبغي تسجيل عجز في المأسسة، تعاني منه الجمعيات المنخرطة في المنتدى، فرغم أن هذا الانخراط يعتبر -في ذاته- علامة نضج، فإن قابلية المنتدى للحياة تبقى رهينة بطابعه المؤسسي.

وتجدر الإشارة إلى غياب مخطط استراتيجي، لتوجيه الأشغال. وتأتي إعادة الهيكلة، والمأسسة والتواصل، وكذلك إعداد المشاريع، وترجمتها إلى أنشطة جارية،

2- خيار إعادة الهيكلة

إن إعادة الهيكلة المستمرة لفضائنا التنظيمي، يعتبر جزءا من نظام الأشياء داخل المنتدى لأن:

- الانتماء إلى المنتدى، يعني منذ البداية، قبول العمل الجماعي، وبذل الجهود للتعلم المستمر، بحثا عن تفعيل مسلسل التحول من خلال اقتراحات بديلة نابعة من تفكير جماعي.

- الانتماء إلى المنتدى، يعني كذلك، يعني إعادة الهيكلة، والتأهيل في اتجاه إثارة دينامية داخلية (أفقية - عمودية)

ليس - بالضرورة - بمعنى القطيعة، وإنما بأفق استمرارية على أساس التراكم وترصيد المكاسب.

إن العمل المستمر على إعادة الهيكلة قد يسمح ب:

- حماية الذات، تجاه تطورات، وتحديات المستقبل وطورائه.
- تحويل التناغمات إلى قوات محركة وتجديدية.
- إعادة تحديد، والتدقيق المنتظم لعدة الوجود، للرسالة والأهداف.
- تحديد استراتيجيات هادفة، ضمانا لمشاركة الأطراف المعنية مشاركة فعلية.
- ممارسة شفافة في انسجام مع الذات ومع الآخرين.
- تنمية المؤهلات، وتصحيح نقط الضعف.

- الرفع من مستوى الفاعلية.
- تحسين المناهج، وتحقيق جودة التدخلات.
- إن فاعلية جمعية ما، مرتبطة بالتفاعل بين مستويات التدبير
- يتعلق المستوى الأول بعلة وجود البنية، بالنظرة والرسالة كما يتعلق بالاختيارات الإستراتيجية.
- ويتعلق المستوى الثاني، بالأنساق والأدوات، ومساطر التدبير، مما يحتم إعداد دليل مسطري
- بينما يتعلق ثالث المستويات بالموارد البشرية من حيث تدبيرها، ومن حيث الكفاءات التي يلزم تميمتها.
- يتعلق الأمر بالمرور إلى مرحلة التخطيط الاستراتيجي، بما هو مقارنة تشاركية ، بنظرة جديدة لهذه المستويات في تفاعل بعضها مع البعض الآخر.
- إن جمعية تعتمد التخطيط الاستراتيجي، لانتهاياً فقط لمواجهة المستقبل، بل إنها تهيئه. لا يمكن للمستقبل أن يكون معطى نهائياً ، فلا يمكن استباقه وحسب، بل يمكن صياغته حسب الأشخاص والجمعيات.
- من هنا ضرورة إنجاز بحث قصد تحليل طلبات وانتظارات الجمعيات المنخرطة في المنتدى. وستكون نتيجة معالجة هذه المعطيات حاسمة في رسم التصور المطلوب لسياسة تكوينية بما فيها المضامين، الاختيارات، وشروط الانجاز، يتعلق الأمر بتجاوز النظرة الكلاسيكية التي تعتبر الحاجات إلى التكوين بمثابة مسافات بين المعيش والمأمول، مسافات ينتظر ملؤها بتكوين مطابق.
- يقتضي الأمر تصور تصور التكوين بصفته حاملا للتغيير والتجديد، بل للثورة داخل الممارسات الجمعية.
- هدف مثل هذا يعكس إرادة مناضلي المنتدى في التميز وفي احتلال موقع مرجعي.
- تتغيا هذه المقاربة تحقيق المشاركة والانخراط النشط لمجموع الجمعيات المنخرطة في المنتدى.
- إن احترام المواعيد والاستحقاقات المحددة سيسهل مهمة الخلية المكلفة بالمتابعة.
- إن المنتدى وهو يسعى إلى تصليب نموه، والتحول إلى مرجع ونموذج، يهدف إلى تنمية قدرة إستراتيجية مركزة على:
- تحديد، تفسير، وتبليغ توجهات عامة (أهداف، أولويات، سياسات، وأنساق قيمية).
- التحكم في القرارات الإستراتيجية
- المراقبة الإستراتيجية
- تنمية وتدبير الموارد البشرية
- تنويع الأدوار بين المكتب الوطني والمكاتب الجهوية مع ضمان أكبر قدر من الانفتاح على المحيط.
- تنسيق بين الأدوار بالقدر الذي يكفي لخلق انسجام شامل بين القرارات والاشتغال، مما قد يضفي المعنى على المخطط الاستراتيجي
- مرونة تسمح بالاستجابة السريعة للاندفاعات الخارجية.
- إن تحيين المخطط - بصفة دورية- قد يسمح بتسجيل الطريقة التي تتحقق بها الأهداف، كما قد يسمح برصد الأهداف المتجاوزة، وتلك التي يتعذر تحقيقها.

3 - توجهات عامة

يتعين تحديد التوجهات الكبرى للحركة، مع مجموع مكونات المنتدى، والتي ترتبط فيما بينها بشكل عضوي أو إجرائي حيناً، وبشكل وظيفي حيناً آخر، على خلفية أنشطة ثقافية، علمية، أو متعلقة بالتنمية الاجتماعية.

من الواضح أن هذا النوع من الارتباط يسعى إلى إشراك وتنشيط مجتمع "مدني"، في إطار شبكة، بهدف التحسيس، والتجميع والتنظيم والتحفيز. مما يقتضي العمل على:

(1) - برنامج تكويني، تأطيري، تواصل، وبرنامج للتوعية والتدقيق والتنشيط (دعم الإصلاحات الجارية سواء المنجزة من من طرف الدولة أو الحكومة، ومبادرات المجتمع الإيجابية) مع استبعاد الخطوات غير المقبولة.

ينبغي أن يلعب المنتدى دور الاقتراح، والتسهيل، والمرافقة.

(2) - تنمية اجتماعية في الميدان، بإشكالية واضحة، ومشروع مجتمعي مفكر فيه، ومتبني من طرف مجموع الأعضاء والمتعاطفين مع الحركة، مشروع مؤسس على مقارنة تحديثية، وعلى فلسفة للتقدم وإدماج بلدنا في حركة التاريخ.

* بالتشبيك، في محاولة لتحقيق وضعية توازن مع كبريات المجموعات السياسية، الاجتماعية، المدنية، الاقتصادية والثقافية،

* بإحداث فاعل جمعي وازن، يشتغل - من حيث الكم والكيف - بصفته متدخل مندمج، يتم احتسابه في السياسات العمومية، لهذه الغاية، لا يعني التشبيك مجرد شكل من أشكال التنسيق، بل يعني أيضاً، فاعلاً بالمعنى الكامل للكلمة.

(3) - ممارسة نظرية من أجل معرفة علمية، ترافق الممارسة العملية وتستنشر الممارسات الممكنة، كما تفتح الآفاق النظرية والعملية للفعل الميداني. يتعلق الأمر بالحاجة إلى الفعل، والحاجة إلى تثبيت شرعية الفعل، مصداقيته وديمومته.

(4) - تنمية شراكات دينامية بصفقتها فضاءات إشعاع مؤثر في الواقع.

(5) - بلورة برنامج خاص لفائدة الأقاليم الجنوبية، بغاية وضع مفهومها للسياسة المدنية في خدمة الوحدة الوطنية، باعتبارها قيمة من قيمنا التأسيسية.

4 - نتائج منتظرة ومقاربات:

(1) - على المستوى التنظيمي: تغطية مجموع الجهات، مع تجميد عملية التوسع - عند الضرورة - للتحكم في نمو المنتدى، عن طريق الهيكلية المؤسساتية، التكوين، إنجاز المشاريع، ومشاركة الهياكل والأعضاء.

(2) - من الملائم، التوقف باستمرار عند مسألة هويتنا، مكاننا، ودورنا في مجتمع متحول، لهذه الغاية يلزمنا - فضلاً عن ضرورة متابعة تفحص نسقنا المرجعي - يلزمنا إنتاج مواقف واضحة ومسؤولة على إثر التطورات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. التي تهم بلدنا.

(3) - على المستوى البرنامجي: ضرورة صياغة أرضيات موضوعاتية، تدقيق الأهداف (مرحلية كانت أو إستراتيجية)، ضمان التطور التنظيمي (تعلق الأمر بالوسائل المادية أو المالية) وبصفة خاصة ترقية العنصر البشري.

أ- أرضية تتعلق بالأسئلة الاقتصادية والسياسية

ب- أرضية تتعلق بالأسئلة الاجتماعية.

ج- أرضية خاصة بالثقافة والتربية.

المقاربة المقترحة

يتعلق الأمر بمسلسل من مراحل ممتدة في الزمان والمكان

المرحلة 1: ورش وطني

تحديد الرسالة - إعادة صياغة الأهداف

تنظيم نقاش داخل الشبكة لتمتين المخطط الاستراتيجي 2007-2009

المرحلة 2: مشاورات

- مشاورات مع المكاتب الجهوية بخصوص المضمون - تحريك المخطط الاستراتيجي الجهوي.
- زيارة لإعادة صياغة التأويل النهائي للمخطط الاستراتيجي (على مستوى المكاتب الجهوية).
- اجتماع موسع للمكتب الوطني قصد إجارة المخطط الاستراتيجي الوطني.
- أو إجارة المخطط الاستراتيجي خلال المجلس الإداري والمجلس الوطني (يناير 2007).
- المرحلة 3 : - الشروع في الانجاز
- تعبئة الموارد
- التكوين
- الاتصال بالشركاء.

الفصل الثاني

المخطط الاستراتيجي

إضفاء المعنى على أشغال المنتدى، بهدف تعبئة الطاقة الجماعية لمكوناته، هذا هو المرمى الأساسي للمخطط الاستراتيجي 2007-2009 .
سبعة محاور كبرى:

- تصليب الأنشطة الحالية للمنتدى.
- تدبير الموارد البشرية، الإدارية، والمالية.
- متابعة العمل على خلفية المرجعية البرنامجية
- تعميق سؤال المرجعية الهوياتية.
- وضع برنامج تكويني لفائدة جمعيات التنمية
- خلق مركز للتنسيق المدني.
- خلق بنيات للرصد والمتابعة ومرافقة الحياة الجمعوية.
- مشاريع خاصة مرتبطة بالاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

1) - تصليب الأنشطة الحالية للمنتدى:

ضرورة استئناف سياسة عقلنة، وتثمين، وتنمية الأنشطة الحالية للمنتدى، بتسيير التناغم بين المكاتب الجهوية.
أنشطة جديدة على شاكلة الجامعتين الصيفية والشتوية (من تنظيم مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية) في حاجة إلى الاستثمار. ينبغي التفكير في خدمات

جديدة لفائدة الجمعيات المنخرطة. كما أن البحث عن مردودية أحسن ينبغي أن يظل هاجسا ثابتا.

إن الفكرة المقترحة خلال مجلسين استشاريين، فكرة تنظيم ألف نشاط، بنسبة نشاطين للجمعية في السنة، قد تم الشروع في إنجازها.

(2) - تدبير الموارد البشرية

أ - المبادئ

* التدبير الإداري والمالي (المكتب الوطني - المكاتب الجهوية - مسألة المداومة) إن تحديد أسلوب مشترك في التدبير لا يعني النزوع إلى التوحيد وهو نزوع غير واقعي لما يحتويه من اختزال لاختلاف الوضعيات.

يتعلق الأمر بنوع من الانسجام بين المساطر وقنوات الإخبار، بما يعني جمع المكاتب الجهوية حول قيم مشتركة: أخلاق مهنية تعطي المصدقية للمكاتب الجهوية.

➤ صورة إيجابية تمر عبر تطعيم الشعب بسياسة تواصلية داخلية وخارجية، بصفاتها أداة تديرية.

➤ تدبير للموارد البشرية، يعبر الأهمية القصوى لتحفيز وتعبئة الكفاءات ويعترف بحسن الأداء، كما يقوم على الإنصاف، تعلق الأمر بالجزاء والمكافأة.

لم يعد من المجدي أن يشتغل المنتدى باعتباره تجمعا للأنشطة والمشاريع، أو تعدد للمكاتب، بل بصفته مجموعة متضامنة ومنسجمة، من هنا يستمد المخطط الاستراتيجي معناه (بصفته وسيلة وليس غاية)، بحيث يمكن أن يوفر إمكانية:

- اتخاذ قرارات واضحة، منسجمة، وقابلة للتفهم من طرف الجميع.
- تحديد أهداف طموحة وواقعية.
- حصر الأولويات.
- تخطيط مشاريع
- إعداد مخططات عمل.
- تطوير وسائل العمل
- تحديد وسائل التقويم
- تعبئة الموارد.

إن تقويم الانجازات لا ينبغي أن يتم حسب المقياس الكمي، بل لابد من احتساب القدرة على التميز النوعي. ففي محيط اقتصادي واجتماعي متحول، يصبح من اللازم -لتحقيق النتائج المنشودة- بناء كل مكتب جهوي على حدة، بصفته نموذجا تديرية، خصوصا مناخ ستصبح فيه المنافسة بين الجمعيات أكثر حدة، كما ستغدو فيه تعبئة الموارد المالية أقل يسرا.

ب- التنظيم والتواصل:

ينبغي أن يستجيب التنظيم لمقتضيات إستراتيجية المنتدى، بينما ينبغي المخطط الاستراتيجي أن يفضي إلى أجوبة تنظيمية (تحديد مسؤوليات المكتب الوطني، ومسؤوليات المكاتب الجهوية، كما تحدد تفويضات المكتب الوطني، للمكاتب الجهوية، وتؤطر - في حالة الضرورة - خلق بنيات مستعرضة).

إن الأجوبة التنظيمية كفيلة بتحديد المسؤوليات على مختلف المسؤوليات في الميادين التالية:

الموارد البشرية	المالية	الإستراتيجية
التكوين	التمويل	الاستشراف
التشغيل	أمانة المال	الوطني
المكافأة	الميزانية	الدولي
التحفيز	مراقبة الميزانية	الشراكات
		وثائق التعاقد والاتفاقيات

التواصل	المراقبة	الاشتغال
- التواصل الداخلي والخارجي	- الافتحاص	- التدبير
- إدارة المشاريع العمومية	- مراقبة الميزانية -	- قيادة العمل في الميدان
- المراقبة الإستراتيجية	- الصورة- تنشيط النقاشات	- مراقبة التدبير
		- المنشورات

- إعداد دليل المساطر (دفتر المساطر)
- التواصل الداخلي والخارجي (أنظر الملحق)
- المشاريع والشراكات

3- المرجعية البرنامجية

ينظم المنتدى ملتقيات للتفكير السياسي، المدني، النقابي والسياسي. وينوي متابعة هذا العمل الذي تم تدشينه منذ ثلاث سنوات، قصد متابعة مساءلتنا لآفاق التنمية الاجتماعية، وعناصر لتشخيص الترابي، دون نقادي مساءلة قدرتنا على اتخاذ الموقف والاقتراح.

تعتبر الملتقيات الحوارية- في نظر المنظمين (م.د.أ.ع.ج-ح.م.د- ف.و.د.إ.م.م) كما في نظر المشاركين، نوعا من التمرين الهادف إلى نقد وتجاوز اليقينيات والوثوقيات، في اتجاه التخلص من كل ادعاء بامتلاك الحقائق والأجوبة النهائية. إن إدعاء صلاحية الأجوبة لا يرتبط إلا بالتجربة المعاشة، والأنشطة المرجعية (سياسية - جمعوية - نقابية - أكاديمية وخبرائية).

أ- نحو عقد اجتماعي جديد (المنتدى الاجتماعي)

1- عناصر التشخيص

يبدو أن التحولات العالمية الراهنة تفرض إطارا تفسيريا، يرتبط - أكثر من أي وقت مضى- الاختلالات الاجتماعية الوطنية، بتلك المندرجة في المستوى العالمي هذا الإطار يمكن تحديده على أساس الالتزام بمراجعة تحليلية ونقدية لعدد من المعطيات، منها إعادة تحديد دور الدولة، مراجعة تدرج في منطق مناقض لنموذج الدولة الراعية. هذا التصور الجديد لدور الدولة -باعتباره أحد تداعيات النيوليبرالية- أفرز آثارا على المستوى الاجتماعي، بما فيها اتساع دائرة الفقر والهشاشة، بدرجة مهددة للتوازنات الاجتماعية الأساسية، فمن بين الأبعاد النوعية للهشاشة تلك المتعلقة بالعمل (الشغل) من

خلال إعادة النظر في العلاقات الكلاسيكية بين العمل والرأس مال، كما تم تقديمها خلال مرحلة الدولة- الراحية.

هذا الإبدال الجديد، مس تصور الحماية الاجتماعية في مكوناته الرئيسية (التقاعد- التغطية الصحية- التأمين على حوادث الشغل والأمراض المهنية). تصور أخذ يتأسس على الرسملة والفردانية بدل التضامن هذا ويبدو أن المقاربة الحقوقية (الاعتراف بالحاجات الاجتماعية بصفتها حقوقا) لا تتدرج ضمن الالتزامات عند تصور وإعداد السياسات العمومية الاجتماعية، هذه الأخيرة، يحكمها- بالأحرى - منطق تعبئة الموارد المالية الداخلية والدولية لتمويل برامج اجتماعية قطاعية.

فضلا عن هذا الاعتبار المنهجي المهم، يمكن القول إن تحليلا لمختلف البرامج يمكن أن يفتحنا على ثلاثة اختيارات أساسية، ذات علاقة بالإشكالية الاجتماعية، اختيارات تطرح تحديات بخصوص إبداع البدائل والحلول أمام كل حركة اجتماعية تمارس الاحتجاج المشروع.

- الالتحاق بدينامية العولمة الاقتصادية من خلال تأهيل النسيج الإنتاجي مع تقليص الكلفة الاجتماعية لهذا المسلسل.
- تجديد الشرعية، واقتراح حلول مستدامة لأزمة الاندماج، من خلال تأهيل اجتماعي.
- توفير شروط تسمح للحكومات والشركات بمشاركة أوسع في مختلف المحطات التقريرية ذات العلاقة مع العولمة الاقتصادية، قصد تقليص آثارها الاجتماعية السلبية.

في مقابل هذه التحديات النظرية والعملية، تجدر الإشارة إلى أن القوة الاقتراحية للفاعلين السياسيين الديمقراطيين (ومن ضمنهم اليسار) قوة محدودة في المجال الاجتماعي، ويمكن- على سبيل المثال- ملاحظة غياب ميثاق اجتماعي موازي لميثاق الكتلة الديمقراطية.

2- الطريق نحو إستراتيجية عمل:

سيكون من المشروع-على مستوى صياغة لائحة مطلبية- التساؤل حول شروط المصالحة بين المطالب النقابية المشروعة، والحاجات الاجتماعية التي تقتضيها محاربة الفقر

يمكن الاكتفاء بتسجيل بعض الإشكاليات المتعلقة بصياغة استراتيجيات للعمل. إن التحدي الذي يفرض نفسه في هذا السياق يتعلق بشروط المرور من منطلق إحتجاجي إلى منطلق اقتراحي.

إن صياغة إستراتيجية عمل في الميدان الاجتماعي، يمر أيضا عبر مؤسسة النقاش حول إشكاليات التنمية الاجتماعية، هذه الآلية يمكن أن تتخذ بشكل مرصد للمشاكل الاجتماعية، في أفق التحول إلى قوة اقتراحية في ما هو اجتماعي.

ب: من أجل إعادة تأسيس السياسات العمومية الثقافية:

1- عناصر من أجل إستراتيجية ثقافية:

من الممكن تقديم ملامح توجهات عملية من أجل تصور لإستراتيجية ثقافية واقعية.

جدير بالذكر بأنه من الشروط المنهجية القبلية لبناء تصور لأية سياسة ثقافية، شرط التوفر على تشخيص شامل لمختلف الهياكل (دولتية وغيرها) المنتجة للخيرات الثقافية. مما يعني تجاوز التشخيصات القطاعية، وإدماج كل عناصر "المركب السياسي الثقافي" في الشبكة الثقافية (فنون تشكيلية - مسرح - سينما - إنتاج موسيقى - بنيات تحتية ثقافية - أحداث ثقافية).

بالإضافة إلى طابعها الشمولي، يتميز هذا النوع من التشخيص بصفته التشاركية، وهو بذلك، بمثابة حجر الزاوية بالنسبة لأية سياسة عمومية ثقافية تتحو نحو عقلنة الوسائل الموضوعية رهن إشارة الفاعلين، قصد إعداد وتنفيذ سياسات ثقافية، بهذا المعنى يصبح من الضروري البحث عن مساهمة المراكز المتخصصة في تنشيط أورش التشخيص التشاركي.

وترسيما لمسلسل المشاورة والمشاركة، يمكن اقتراح دسترة المجلس الأعلى للثقافة، هذا سيكون فضاء لإعداد تشاوري - تشاركي لسياسات ثقافية - بالإضافة إلى ما سيكون لهذه الدسترة من أثر إيجابي على وضع الأجندة الثقافية في السياسات العمومية من جهة كما أنها ستساهم في مأسسة النقاش حول مسألة السياسات الثقافية من جهة أخرى. إننا نفترض أن هذا التشخيص الشامل قد يؤدي إلى مسلسل تشاركي لإعداد ميثاق ثقافي وطني، كما نقتراح مفصلة هذا الميثاق حول محاور ثلاثة على الأقل:

- إعادة تفعيل دور التنشئة الثقافية للمدرسة.
- إحداث شعب لدراسة الثقافة المغربية، وتكوين متخصص في العمل الثقافي.
- تخصيص محور لدور الإعلام.

فيما يخص السياسات اللسانية، من المأمول أن يفتح التعدد اللساني على الألسن الأمازيغية الثلاثة، تقاديا لكل تمزق توأصلي وهو الشيء الذي، يمكن أن ينجم عن فرض لسان أمازيغي معياري وحيد، كما تجدر تسجيل ضرورة تدعيم مكانة الألسن الأجنبية (الانجليزية والاسبانية) في المناهج التعليمية تداركا للتأخر الحاصل في ميدان البحث العلمي.

إن سن سياسة ثقافية جديدة يقتضي دعم المبادرات الخاصة من خلال تشجيع الخواص على الاستثمار في القطاع الثقافي، كما يقتضي إعادة فتح معهد الدراسات السوسولوجية، وتقوية البنيات التحتية السينمائية، وبصفة عامة، إن الاستثمار بالشراكة في البنيات التحتية الثقافية يمكن أن يعيد الاعتبار للعمل الثقافي في المجتمع.

إن إشراك القطاع الخاص، ينبغي أن ترافقه زيادة في حجم الاستثمار العمومي في المجالات الثقافية، ولم لا الالتزام باقتراح ندوة مكسيكو حول السياسات الثقافية، المنظمة من طرف اليونسكو، والقاضي بتخصيص 1% من الناتج الفردي الخام للعمل الثقافي.

إن تصور سياسة ثقافية جديدة، يقتضي كذلك إعادة النظر في التنظيم الداخلي للسلطات الحكومية المكلفة بالثقافة، فمن الممكن -على سبيل المثال- مركزة التنظيم الإداري للوزارة حول وظيفتين استراتيجيتين: إثارة عمليات الإنتاج الثقافي، ووضع بنيات الاستقبال والإنتاج رهن إشارة محترفي العمل الثقافي، هذا الاقتراح يأخذ بعين الاعتبار المشهد الجديد للقطاع الثقافي - حاليا - في البلدان المتقدمة.

ج - الإصلاحات السياسية والمؤسسية:

1- عناصر التشخيص

مقارنة مع المراجعات الدستورية السابقة، تتدرج المطالب الراهنة بالإصلاح الدستوري في سياق "الانتقال" من هنا يمكن اعتبار دستور 1996 لحظة أساسية في المسلسل الانتقالي هذا الاعتبار الأولي، لا يتناسى عدم إجماع الفاعلين والأكاديميين على إضفاء صفة "الانتقالية" على السياق السياسي المغربي، والحال أن مقارنته بتجارب انتقالية مثل التجربة الإسبانية تبقى واردة.

من بين النتائج الناجمة عن أحداث 11 شتبر و16 ماي، انفتاح دائرة النقاش العمومي على أحد الموضوعات الأكثر حساسية في أجندة الإصلاحات الدستورية، ألا وهو إعادة تحديد العلاقات بين الدولة والدين، بما يترتب عن ذلك من أثر على الفصل 19 من الدستور، وعلى إمارة المؤمنين .

ويجدر التذكير بأن استثمار الدائرة الرمزية، الدينية من طرف الملكية تم بالموافقة الضمنية لجزء واسع من الحركة الوطنية، نفس المنطق ينطبق على تفعيل الدور التحكيمي للملك بعد 1962، كما أنه من السهل تسجيل الخبرة التي اكتسبتها الملكية على مستوى الوظيفة التأويلية من خلال الاستعمالات المختلفة للفصل 19 من الدستور انطلاقا من 1970، وبصفة خاصة بعد 1983.

إن تحليل خطابات الفاعلين السياسيين، يثبت أن مطالب الإصلاحات الدستورية تشكل أولوية في الأجندة السياسية لأحزاب المعارضة، هذه المطالب غالبا ماتفقد صفة الأولوية مع ولوج الحزب المعارض إلى مجال التدبير العمومي، بينما نلاحظ تبنيا متزايدا لهذه المطالب من طرف الفاعلين المدنيين، المعارضة البرلمانية، اليسار الراديكالي، أو من طرف مجموعات تمارس الاحتجاج على أساس مرجعية دينية.

هذا لا ينفي أن مما يجمع بين النخب السياسية والمدنية: المطالبة بإصلاحات دستورية، مع العلم أن هذه النخب أخطأت الموعد مع مكاسب مفترضة، توفرت شروطها بفضل لحظات مناسبة، منها لحظة التناوب، ولحظة انتقال الحكم إلى الملك الجديد.

إن قراءة مستعرضة لمختلف أزمنة المطالبة بإصلاحات دستورية، تثبت أن الحضور المستمر للإشكالية الدستورية في أجندة عدد من الأحزاب السياسية المغربية يقابله تهميش نسبي لهذه الإشكالية في أجندة الحركة الوطنية، في عهد الحماية باستثناء كتابات بلحسن الوزاني، بينما يبدو أن الملكية كان لها تصور واضح في المسألة الدستورية، تصور يتأسس على الدور المركزي للملكية على مستوى التوازنات الدستورية الأساسية. من الممكن -إذن- أن نخلص إلى أن دستور 1962 هو - بشكل ما- الأفق الممكن، والذي لم يكن بإمكان الدساتير اللاحقة تجاوزه.

2 - عناصر من أجل عقد سياسي جديد

في الحالة الراهنة، يبدو أن صياغة تعاهد سياسي جديد بمقارنة تشاركية تشترط تفكيراً في إمكانية إزالة التوتر بين البعد الوظيفي- السجالي- الذي يطبع استعمال الديمقراطية في أدبيات الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية من جهة والديمقراطية بصفتها اختيار فلسفي نهائي للبشرية، وجواب نهائي عن الحاجات الإنسانية من جهة ثانية.

من الناحية العملية، يمكن لقانون تنظيمي- على سبيل المثال- أن يحدد صلاحيات الوزير الأول، بالأحرى ما هو متعلق بتشكيل الحكومة، مع التنصيص على امتداد العمل الحكومي

خلال الفترة الفاصلة بين الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية، وتشكيل الحكومة الجديدة.

إن الممارسة الدستورية والسياسية المقارنة أبدعت مفهوم "القضايا الجارية" التي من شأن الحكومة المغادرة، تدبيرها خلال المرحلة الانتقالية. لقد حان الوقت لاستنابات هذا المفهوم في النسق الدستوري المغربي. هذا الاستنابات ستكون له انعكاسات إيجابية، في صيغة تأويل أكثر برلمانية للفصل 24 من الدستور، مع مزيد من ربط للقرار السياسي بنتائج صناديق الاقتراع.

وفي الاتجاه ذاته تقوية للطابع البرلماني للنظام الدستوري، سيكون من الملائم التفكير في إمكانية تفعيل المبادرة البرلمانية على خلفية مراجعة الفصل 103 من الدستور الحالي. هذه الاقتراحات تبين إلى أي مدى يرتهن تأسيس إصلاح دستوري منسجم بضرورة تجاوز أفق دستور 1962.

لا يفوتنا أن نسجل، أنه بعد الهندسة الدستورية، هناك أسئلة لا بد أن تؤسس لكل اقتراح دستوري، فيها سؤال العلاقة بين السياسي والديني، وهو سؤال ذو طابع استراتيجي سواء بالنسبة للملكية أو الأحزاب السياسية.

ينبغي إعادة صياغة الإصلاحات الدستورية في إطار تصور أرحب لإصلاح الدولة، وبالأخص إصلاح الإدارة، بمقاربة موجهة لمستعملي الخدمات الإدارية، بالإضافة إلى إصلاح القضاء، وإعادة بناء الحكامة الأمنية. هذا فضلا عن تحيين النص الدستوري لإدماج معطى الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية.

هذا التحيين يهم في نفس الوقت - مؤسسات دستورية لم تعرف الوجود مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

كما يتحتم تصحيح اختلالات دستورية، فيها على الخصوص ما يتعلق بنظام الغرفتين البرلمانيتين، مما يدعو إلى استحضار ضرورة تقليص صلاحيات الغرفة الثانية مع أي اقتراح لإصلاح دستوري مرتقب.

على مستوى الأمن الدستوري، يبدو من المستعجل (في السياق الحالي) تأمين بعض المكاسب الحداثية (مثل مفهوم الأسرة المدونة الجديدة) حتى لا تتضرر من التحولات الحكومة، وبصفة خاصة على يد أغلبية برلمانية محافظة.

إن توسيع دائرة النقاش العام حول الإصلاح الدستوري يمكن أن يوضح الرؤية أكثر تجاه اقتراحات المجتمع المدني (أنظر مثلا أشغال الحركة من أجل المطالبة بدستور ديمقراطي) بالإضافة إلى ما يمكن أن يترتب عن هذا من إعادة بناء للعلاقات بين الحاكمين والمحكومين، إعادة البناء هذه تقتضي توسيع قاعدة التعاقد السياسي، كما تقتضي مأسسة ودسترة أكثر تقدما بين الحاكمين والمحكومين مع تقديم ضمانات تطمئن الفاعلين السياسيين على الطابع النهائي للاختيار الديمقراطي.

د - تحديات الاقتصاد المغربي: الإنتاجية والتنافسية في اقتصاد معلوم

1- عناصر التشخيص:

تحتل المقاولات 95% من حيز النسيج الإنتاجي المغربي، وتوفر 50% من مناصب الشغل، كما تصدر 31% من منتوجاتها غير أنها لا تخلق إلا 19% من القيمة المضافة. على أساس هذه المفارقة، يمكن تعيين بعض العوامل المفسرة للصعوبات التي تواجهها المقاولات المغربية كاستمرار المنطق العائلي، والعجز على مستوى التدبير والترصيد وتأهيل الموارد البشرية. ويكفي التذكير بنسبة البطالة 12%، بالإضافة إلى عوامل بنيوية

منها حجم القطاع غير المنظم، مع ضعف الاستثمار الداخلي، والصعوبات المسطرية المتعلقة بالتمويل.

ماعدًا ذلك، فالمقاول المغربية تتوفر على نقط قوة، فهي حاضرة على المستوى الوطني، تساهم في خلق مناصب الشغل وفي الاستقرار الاجتماعي، كما بدأت تكتسب القدرة على التكيف، وتتمين الموارد المحلية، مما يجعل منها شريكا مفترضا ضمن خطوة جماعية في اتجاه أنسنة العولمة.

2- من أجل ربح رهان التنافسية وتأهيل النسيج الإنتاجي:

يبدو أنه من الآثار البنوية لاتفاقيات التبادل الحر، ضرورة إعادة مركزة الاقتصاد المغربية حول القطاعات الإنتاجية ذات القدرة التنافسية العالية من جهة، وتعميم مقاربة الجودة من جهة أخرى.

كما يمكن اقتراح استكشاف قطاعات ذات قيمة مضافة قوية كالسياحة القروية، والإيكولوجية، الفلاحة البيولوجية، تثمين المنتجات المعدنية والبحرية، السكن الاجتماعي، تقنيات الاتصال الجديدة، فضلا عن المهن غير الخاضعة للضرائب الجمركية.

إن التنافسية تعني كذلك، بسط علاقات أكثر عضوية بين النسيج الإنتاجي ونظام البحث التتموي والعلوم التكنولوجية.

إن اقتحام القطاعين العام والخاص، الوطني والدولي، لهذا الميدان يعتبر ضروريا لعقلنة قرار الاستثمار.

ضرورة تقوية الحكامة فيما يخص الاقتصاد، من خلال آليات المشاورة، ويمكن مأسسة هذه العملية بالشروع في تنظيم حوار وطني حول اتفاقيات التبادل الحر.

ه- متابعة المنتديات وتنظيم الاستشارات الوطنية

الهدف : تفسير المرجعية البرنامجية، وتحويلها إلى مجموعة من المعالم الموجهة للعمل. أربعة محاور: الاقتصادي الاجتماعي، الثقافي والسياسي على هذه الخلفية سيتم تنظيم خمس استشارات وطنية بما فيها محوران استشاريان للمحور الاجتماعي

1- استشارة وطنية حول الاقتصاد :

كلمات- مفاتيح:

قطاع الفلاحة- الصناعة- الخدمات - تجارة خارجية- اتفاقيات التبادل الحر- وظائف الدولة- احتكار- تنافسية- مناخ قانوني- مقاولات صغرى ومتوسطة - حكامة القطاع الخاص - بحث - تنمية - تنمية- حوار اجتماعي- rating

social - المقياس الاجتماعي باعتباره مقياسا لتطور المقولة - le socialement .correct

الاقتصاد الاجتماعي: محاربة الفقر - القروض الصغرى - التشغيل الذاتي - الاقتصاد القروي- القطاع التعاوني.

عناصر الإشكالية:

من الممكن- في حالة المغرب- صياغة إشكالية التنمية الاقتصادية من خلال أسئلة / مداخل تتعلق بأثر العولمة الاقتصادية على الاقتصاديات الوطنية، ومن الملائم تقويم هوامش الحركة التي يتوفر عليها المغرب لتأهيل اقتصاده- هذا المدخل يفرض حصر الواقع الاقتصادي من حيث هو مجموع أنشطة القطاعات الإنتاجية وفي علاقته بالتشغيل، والفقر، بعيدا عن المؤشرات الماكر واقتصادية.

ماذا يمكن أن ننتظر من آثار اقتصادية لاتفاقيات التبادل الحر مع الولايات الأمريكية، والاتحاد الأوروبي؟

أية إستراتيجية يمكن تبنيها مع باقي الشركاء (آسيا، إفريقيا، والشرف الأوسط)؟
على أي قطاع إنتاجي، ينبغي التركيز، لربح معركة التنافسية، وغزو أسواق جديدة؟
أية حكمة كفيلة بتحرير المبادرات الوطنية، وجلب المستثمرين، وإنتاج المزيد من الخيرات لفائدة الجميع؟

هل بالإمكان تعيين العوائق البنوية المعرقة للقيمة المضافة ولإثارة الاستثمارات الداخلية؟

على أساس عناصر التشخيص، والإشكالية المصاغة أعلاه، يمكن محورة هذه الاستشارة حول المحاور التالية :

أثر العولمة على الاقتصاد الوطني
التحليل القطاعي للاقتصاد الوطني.

حالة الاقتصاد الاجتماعي.

1- استشارة وطنية حول القطاع الاجتماعي:

كلمات - مفاتيح :

تشغيل - محاربة العطالة - قانون الشغل - مؤسسات - حوار - وسائط - تأمين - احتياط اجتماعي - تغطية صحية - تقاعد - تكفل بالعمر الثالث - إنصاف - سياسة صحية - مستشفيات - برامج - أدوية - تربية - تكوين - بحث - قطاع التعليم - تكوين الأطر - تكوين مهني - إدارة تربوية - سياسات بيداغوجية - ديداكتيك - برامج - بنية تحتية - مقارنة - موارد - أهداف - بحث أساسي وبحث مطبق - أجهزة - محاربة الأمية - المسالة اللسانية - مشكلة التقييم - سكن - تجهيزات اجتماعية - أطر العيش - النوع والسياسات العمومية - النساء - الشباب - الرياضة - الأشخاص ذوو الحاجات الخاصة.

عناصر الإشكالية:

تتعلق الإشكالية الأساسية بالآفاق المحددة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية. ما السبيل إلى إقامة صلح بين مقتضيات سياسية اقتصادية قائمة على أساس التنافسية الحرة، والتحديات المرتبطة باستمرار المقولة الوطنية، والحفاظ على مناصب الشغل.

على مستوى العمل المدني والجمعي، هل يمكن تقويم أثر المشهد الجديد لدور الدولة على استراتيجيات الجمعيات، والنقابات، والجماعات المحلية في الميدان الاجتماعي؟
إلى أي مدى يمكن أن نقبل بهندسة جديدة لسياسات اجتماعية تجمع بين دور الدولة بصفتها محركا مركزيا من جهة، وتدخل فاعلين من خارج الفضاء الدولي من جهة ثانية، في تقديم الخدمات؟

أليس هذا التقسيم الجديد للعمل مشروطا بإكراهات من قبيل ندرة الموارد والضغط الديمغرافي، مما يحد من إمكانية إعداد سياسة اجتماعية شاملة تتجاوز التدخلات القطاعية؟

هل لازال من الممكن إثارة تراكم الثروات وتقوية موقع الطبقات الوسطى في سياق عولمة تهدد - بالدرجة الأولى - المقولة الصغرى والمتوسطة؟

يبدو أن امتدادات وغنى هذه الإشكالية، يفرضان تنظيم استشارتين الأولى تخصص ل: النوع - التنمية - التربية.

والثانية تتمحور حول: التشغيل - نظام الحماية الاجتماعية - السكن.

2 - استشارة وطنية حول الثقافة:

كلمات - مفاتيح

تواصل - واقع الحال - كفاءات - خبرة - مضمون - الولوج إلى الإعلام - خطابات وسياسات ثقافية.

عناصر الإشكالية:

هل يكفي التفكير في بعض العناصر المكونة للفضاء السيمانتيكي لمفهوم الثقافة (حضارة - خصوصية - كونية - انتماء)، بدل بذل نفس الجهود التأميلية، في مساءلة السياسات الثقافية، من حيث الاستراتيجيات، وأنماط التدبير والبرامج. عن هذه الإشكالية ذات الطبيعة العملية، تنبثق أسئلة أخرى تتعلق بموقع الثقافات المحلية بالنسبة للمحيط الوطني والدولي، كما تتعلق بالعلاقات بين النخب الثقافية "المركزية" و"المحلية".

2- استشارة وطنية حول السياسة:

كلمات مفاتيح

دمقرطة (مؤسسات - دستور - تنمية سياسية)

إصلاح الدولة (لامركزية - جهوية - فصل أفقي للسلطات - إعادة توزيع الصلاحيات - إصلاح إداري) - تمثيل - انتخابات - تهيئة - ضبط الحقل السياسي - المشاركة، المواطنة والمجتمع المدني - دولة القانون - حقوق الإنسان - الدولة - المجتمع والدين (الدولة والدين - الدين كمعيش اجتماعي - السياسات الدينية للدولة، والسياسات المعارضة والاحتجاجية).

عناصر الإشكالية:

هل يكفي - لفهم الحالة المغربية - الاعتماد على مفهوم الدستور كما تم تصويره وبلورته في سياق النظرية الدستورية التمثيلية والليبرالية؟

هل يمكن صياغة إطار تحليلي شامل لفهم الممارسات الدستورية اليومية للفاعلين السياسيين (حكام - وسطاء - احتجاجيون)؟

ما وضع الدستور في "نظر" مختلف الشرائح الاجتماعية؟

ما مكانة الإصلاح الدستوري في الأجندة المسماة: إصلاح الدولة؟ خاصة في المسلسل الانتقالي الراهن؟ ما موقع هذه المطالب بالنسبة لتلك المتعلقة بإعادة توزيع الموارد، أو الإصلاح الإداري؟

ما السبيل إلى تقويم أثر المراجعات الدستورية المتتالية (1970-1996) على مكانة التشريعي داخل التوازنات الدستورية الأساسية؟

يمكن توسيع دائر الإشكالية، بالمقارنة بين تصور الإصلاحيين المغاربة بداية القرن 20 للإشكالية الدستورية، وما يعرفه الفضاء السياسي من تصورات راهنة، كما يمكن التساؤل عن مدى إمكان تقويم الدور التعبوي للأحزاب السياسية لضمان استيعاب النفاس الدستوري من طرف المواطنين.

و- عناصر لتأطير الاستشارات الوطنية

ضمانا لمعالجة المعطيات بطريقة جيدة، نقترح تأطير الاستشارات الوطنية على الشكل التالي:

- 1- تذكير مركز بواقع الحال.
- 2- تحليل نقدي للاختيارات العمومية الرئيسية في القطاع المعني قصد تسهيل تحديد الأولويات

3- اقتراح مجموعة من الأنشطة العمومية على أساس حجج مقنعة سيتم تركيب خلاصات الأشغال بعد انتهاء الاستشارات الوطنية حسب معايير محددة بشكل قبلي لتوضع رهن إشارة المشاركين .

4 - المرجعية النظرية:

يجدر تعميق التساؤل حول هوية حركتنا، طبيعة دورنا، ومكانتنا؟ ما العمل؟

- لنعمق مراجعنا : اخترنا مغادرة الاطمئنان المؤسس على المذهبية الدغمائية، غير أن هذا لا يعني أي نوع من تبخيس مبادئنا وقيمنا لفائدة الصرعة الانتهازية.

نقدر أن لنا هوية إيديولوجية، ومرجعية تميزنا، بدون الانغلاق في برج عاجي نظري دوغمائي.

إن انفتاحنا وإصرارنا على الإنصات، مرده إلى انتباهنا إلى ما يجمعنا من قيم مع غيرنا ولو بشكل تلقائي .

إن تعميق المرجعية، يعني - في تقديرنا- أن نصوغ التزاماتنا بشكل أكثر وضوحا، وضوح الطريقة التي ينبغي أن نتقاسم بها هذه الالتزامات مع المجتمع، اقتناعا منا بالدور الموكول لنا داخل الفضاء المدني بصفتنا متقنين، وقادة رأي، وبصفتها منتجي خطابات .. إن ما نرفضه بشكل قاطع، وهو الاستقالة، العدمية، والجبرية.

- لنضيف المعنى على عملنا:

إن تصاعد النزعات الفرادية، والاحباطات التي تسببت فيها ممارسات نقابية وسياسية طبعت العقود الأخيرة (علما أن التحولات الموضوعية والعميقة، كفيلة، بتفسير ما طرأ من تطورات على البنيات والأشكال التنظيمية الكلاسيكية) كل هذا قد يفسر ذلك النوع من الفتور تجاه العمل الجماعي.

إن النقاشات التي تحتضنها الفضاءات الثقافية والمدنية، تعكس - إلى حد بعيد- ضياع المعالم، وغياب شبكة مساعدة على قراءة وقائعا وعملنا المدني.

نطمح - من خلال تبادل الرؤية، والتفكير الجماعي- إلى إعادة صياغة خطاباتنا على أساس معطيات جديدة، ودروس من التاريخ، تاريخنا الصغير، وتاريخ الإنسانية، الكوني.

بهذا يمكن أن نحقق تراكمات، وأن ننتج خطابات أكثر وضوحا، علما بأننا لن نغدي أي حنين إلى أي نوع من التحجر الفكري، ولا إلى الفكر الأحادي المقترح تحت علامة "الحدثة".

من هذا المنظور الهادف إلى إضفاء المعنى على عملنا، يتعلق الأمر بالحد الأدنى من الإنصات المتبادل، وبوضع قنوات للتواصل كما يتعلق الأمر بمضاعفة أطر وفرص النقاش والتبادل وتوفير شروط نشر الرأي والنقاش

- لنؤد وظيفتنا الثقافية:

من بين المواصفات المهيمنة في صفوفنا- بصفتنا فاعلين مدنيين، تلك المرتبطة ب"المتقف" الإطار العالي والمتوسط، المهن الحرة، مكلفون بالتدبير السياسي والنقابي والجمعي- انطلاقا من هذه الملاحظة، يمكن القول إن التفكير من موقع الخبرة والدراسة التقنية والبحث العلمي، هي وظيفة تحثل الواجبة، وهي من الوظائف التي نسبناها لأنفسنا إما بطريقة إرادية، أو بطريقة ضمنية وتجريبية.

تخليص خطاباتنا من العموميات، ومن كل أشكال التمطيط والاختزال، وإغنائها بحجج منسجمة، بمعطيات مدققة، وتحليلات مقنعة:

هذا هو الرهان الثقافي الذي يمكن أن يضمن لمقارباتنا وما ينجم عنها من عمل، ما يكفي من مصداقية لتأسيس مشروعية خطابنا في الفضاء المدني.

إن مساهمتنا الإيديولوجية، هي أولا وقبل كل شيء- من طبيعة ثقافية ونظرية.

علينا أن نستثمر كفاءاتنا الثقافية، في إيجاد نوع من التماثل مع العمل الميداني.

يقول Jean MAHEN (أحد المتقنين الفرنسيين، وأول مدير لليونسكو)

"إن دور التنمية هو تحويل العلم إلى ثقافة" ويمكن أن نقول "إن دور العمل المدني هو تحويل الخطابات المذهبية والإيديولوجية إلى معارف".

يتعلق الأمر - بالنسبة إلينا - بتحويل فضاءات التبادل والنقاش، إلى فضاءات لتجديد الفكر، ودعم دوره التوضيحي، ودوره في إنتاج المعنى.

لعل في هذا ما يضمن تعطيل محاولات التعقيم المذهبية، والهيمنة الإيديولوجية.

لا يسمح لنا اختيارنا الأخلاقي، بإطلاق الإدانات والأحكام المسبقة، في حق الذين اختاروا

تأسيس عملهم على الإيمان الديني، لا نعتبر أنفسنا في موقع تقديم الدروس، ما يحركنا-

بالأساس- هو إرادتنا في تشجيع اقتسام المعارف، في اتجاه انبثاق سلوكيات مدنية

ومواطنة، سلوكيات تعتبر خيرا مشتركا نقاسم جميعا المسؤولية تجاهه.

• لنعد تشكيل قيمنا المرجعية:

إن رفض الدوغمائية الإيديولوجية، لا يعني- في مقاربتنا- أي نوع من التتكر كما لا يعني أي نوع من الندم المغلوط.

إننا أبعد ما يكون، من إدارة الظهر لقيم، هي جزء من تاريخنا الفردي ومن فضاءات

تضمن تلاقينا بصفتنا متقنين، وفاعلين سياسيين، وسوسيوقائيين. هي فضاءات كانت،

ولازالت أمكنة قرابة وقرب مع المعركة الكونية التي يقودها نساء ورجال تحركهم قيم

مماثلة تحت سموات وفي أزمنة أخرى.

إنها النواة الصلبة، للحفاظ على الكرامة الإنسانية، هذا "الحق في الشموخ" العزيز علي

إرنست بلوخ؟ وعلى قيم العدالة والإنصاف، والاحتفال بالذكاء الإنساني في صرامته

العقلانية وإشراقاته الإبداعية، والاعتراف بالرافعات الحقيقية للتقدم الإنساني، وضرورة

استثمار المعارف العصرية والتراكمات التاريخية في تحسين الحكامات عند المجتمعات.

نعم يتعلق الأمر بحساسية يسارية، إذا احتسبنا شروط التكوين والتفاعلات الحاسمة،

والمساهمة من مقاربة ثورية، مناضلة ذات طبيعة مطلبية .

إن التعلق بهذه القيم، موزع بين شرائح اجتماعية واسعة، لا تعلن بالضرورة انتماءها

لليسار.

إنه لمن دواعي الاعتزاز بالنسبة لأجيال مناضلي اليسار أن يتمكنوا من نشر هذه القيم،

سواء على مستوى مجتمعاتهم المحلية أو على مستوى المجموعة البشرية. الشيء الذي

يعكس مستوى من مستويات تقدم الإنسانية.

لقد عرفت مرحلتنا حوادث، وانكسارات وانحرافات في ممارسة السلطة، لهذه الأسباب هي أكثر المراحل طلبا على المزيد من التأمل، وليس على تقليص أهمية الفكر في البحث عن الحلول لآلام مجتمعاتنا والمجموعة البشرية إجمالاً.

• لنربط معارفنا وممارستنا بالتنمية الترابية بصفتنا فاعلين مدنيين - بالمعنى العام للكلمة- نحن ملزمون بالجمع بين الممارسة النظرية والعمل الميداني: في الجمعيات، من خلال برامج تنموية، ومشاريع التعاون ومراكز البحث والتأطير، أو من خلال اعتناق قضايا ذات طابع اجتماعي وثقافي. بين النزعة المغرقة في الكونية، والنزعة "الثقافية" والمتخذة خلف منطق "الاستثناء" الثقافي الضيق يوجد بالتأكيد- مكان كاف لاحتضان المبادئ المثارة أعلاه إلى جانب دينامية وإبداعية التطبيق الميدانية.

إن مقاربتنا المنهجية تتغذى باستمرار مما تضيفه إليها تحليلات بمعطيات مستسقاة من الميدان، مما يسمح بالتقريب بين إدراكات نستقيها من الوقائع المعاشة خلال العمل، وترسيمات وتحاليل ننسجها على خلفية معارف مكتسبة.

5- التكوين .. لا مفر منه

يندرج مشروع التكوين في إطار تقوية قدرات الشبكة الجمعوية المنخرطة في المنتدى، بما فيها تكوين الأعضاء في: التدبير الجمعي - التخطيط التشاركي- التسيير الجماعي - إعداد المشاريع .

ينتظر تنظيم نوعين من التكوين

مصوغات التكوين

المصوغة الأولى: تكوين أعضاء المنتدى

المشاركون: خمس مجموعات (20 شخص)

الدورة الأولى: تكوين خاص بالتسيير الجمعي

الأهداف: تلقين المبادئ الأولية

طرق تسيير جمعية

اكتساب الأعضاء مفاهيم أولية وكفايات الإدارة الجمعوية

المضمون: ما هي الجمعية؟ التاريخ

- حقول العمل - الروح الجمعوية - تجارب مغربية نموذجية

- مدخل إلى التشريع - التسيير الإداري - التسيير المالي.

التنظيم البيداغوجي: تنظيم المصوغة في صيغة وحدة ديداكتيكية

- كل وحدة ديداكتيكية تتضمن مجموعة من الأنشطة المنتظمة

في مقاطع.

- المدة الزمنية للمقطع 50د يختتم المقطع بمناقشة لإتاحة فرصة

أمام المشاركين.

- يتوفر كل مقطع على: بطاقة ديداكتيكية.

تدقق: الأهداف - المضمون - الطرق - الدعامات الديداكتيكية -

شبكة التقييم

المدة الزمنية: 4 أيام

الفضاء: القاعة

الدورة الثانية: تكوين في التخطيط التشاركي (إعداد المشاريع)

الأهداف: تلقين الأعضاء مبادئ التخطيط التشاركي، وإشراكهم في إنجاز تخطيط تمريني المضمون: * مدخل نظري

- تحليل الوضعية
- تخطيط المشروع
- نظام المتابعة والتقويم
- * تطبيقات

- إنجاز تمرين تطبيقي في التخطيط التشاركي

المدة الزمنية: الحصة النظرية: 3 أيام

الحصة التطبيقية: 3 أيام

المصوغة 2 : تقنيات التواصل والتنشيط

الأهداف: تلقين الأعضاء مبادئ تقنيات التواصل والتنشيط

المدة الزمنية: التأطير النظري 4 أيام

التأطير الميداني 2 أيام

التوزيع الزمني:

المرحلة 1: تقديم المصوغات

المرحلة 2: تكوين المسؤولين الجهويين

المرحلة 3 : تكوين جمعيات والأفراد أعضاء الشبكة.

6- إنشاء مراكز للتنسيق المدني:

يتعلق الأمر بإنشاء شبكة مندمجة للإعلام والتواصل للربط بين شركاء المركز (مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية) بصفقتها شبكة إعلامية داخلية، ودعمًا للتواصل الخارجي في نفس الوقت. هذه الشبكة بإمكانها توفير التناغم بين الفاعلين المحليين (جمعيات، تعاونيات، تعاضديات، جماعات ترابية، إدارة) حتى تتضافر جهود مختلف الأطراف، بهدف ترسيخ ثقافة مواطنة جديدة، تؤسسها قيم المواطنة وحقوق الإنسان، كما يؤسسها إدماج أشكال جديدة من المشاركة في الفضاء المدني، مما يدعم أشكالاً جديدة من المسؤولية المواطنة، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وإعداد مشاريع تنموية مندمجة ومستدامة.

يمكن أن نذكر من الأهداف المرحلية لهذه الشبكة:

- وضع خلاصات البرنامج المقترح أعلاه رهن إشارة مختلف الأعضاء والشركاء تيسير امتلاك تكنولوجيا الاتصال الجديدة، وتأسيس نظام مندمج للإعلام والتواصل ضمانًا للتبادل والتفاعل بين أنشطة مختلف الشركاء في هذا البرنامج.
- تطعيم الشبكات الجهوية بفضاءات رابطة في شكل مراكز للأنصتات، ومختبرات للتوثيق والإعلام والتكوين، بغاية تعميم ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان والديموقراطية.
- تكوين إطار للمشاوراة بين منتجي التنمية المحلية، يسمح بإعداد إطار لتناغم الإمكانيات والقدرات المحلية.
- إنشاء بنيات للرصد والمتابعة، والحوار والأبحاث، تحت تسميات، مرصد، مجموعات أبحاث، أو مراكز المرافقة. -

- تتحدد فيها (بشراكة مع جامعة محمد V من خلال وحدة "التنمية السياسية والاجتماعية) حاجات التكوين لدى المساهمين في التنمية المحلية بغاية تنمية قدراتهم في مجال حقوق الإنسان والحكامة والديمقراطية.
 - تنظيم ورشاش قصد تعميق التفكير المتبادل بين السوسيولوجيين، والخبراء، والفاعلين السياسيين والجمعويين حول قيم ومفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة، وحول دعم الديمقراطية والتنمية المحلية.
 - البحث الكيفي: يعتبر هذا النوع من البحث أساسا في الحياة الجماعية لفهم الأولويات وتعيين التدخلات الأساسية، هذا البحث يمكن إنجازه من طرف الفاعلين المحليين بدعم مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، مما قد يقوي قدراتهم في تقنيات البحث.
 - البحث الإجرائي: إيماننا من المركز بأهمية البحث العلمي في دعم التنمية، ينظم مع شركائه الوطنيين والدوليين ندوات، مؤائد مستديرة، ورشات موضوعاتية، وأعمال نشر مشتركة، بغاية خلق فضاء للتفكير المشترك بين الباحثين، الممارسين، والخبراء، حول إشكالية: الانتقالات الديمقراطية المقارنة، مما قد يساعد على فهم مسلسل الديمقراطية الجاري في بلدان مختلفة عبر العالم، كما قد يساهم في إشاعة المعرفة المتعلقة بهذا الموضوع.
 - إعداد برامج ومصوغات للتكوين، مؤطرة بمنهجية عمل وشبكة مرجعية مقنعة وإجرائية.
 - مختبر التنمية الاجتماعية: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء هيئة تساهم في إنتاج القرار، بما يجعل منها دعامة لمجموع خطوات المنتدى، وفي حالة الضرورة، لخطوات السلطات العمومية الشريكة، والممولين والجمعيات فيما يتعلق بالاستراتيجيات المطلوبة لترقية المجتمع المدني.
 - يعتبر هذا المشروع تنويفا لسنة من التفكير داخل المنتدى، ويندرج ضمن المقاربة الإستراتيجية ذات الأبعاد الثلاثة: بحث - فعل - ترقب.
- 7- مشروع خاص بالاستحقاقات الانتخابية المقبلة:
مصوغة تكوين مراقبي انتخابات 2007
- تقديم: تقدم انتخابات 2007 فرصة للدولة المغربية، لتثبيت مفهوم "التناوب الديمقراطي" : تعتبر الانتخابات أداة للدمقرطة، وآلية لتقديم الحساب من طرف المنتخبين، والمؤسسات الناجمة عن المسلسل الانتخابي.
- إن المجتمع المدني - بصفته فاعلا لا غنى عنه في التنمية والانفتاح السياسي - مطالب بالمشاركة الفعالة في الانتخابات المقبلة ضمانا للشفافية، وحتى يكون له الحق مراقبة سير العملية الانتخابية.
- الهدف العام:
- دشن المغرب عهدا جديدا، باحترام المواعيد الانتخابية كما شكلت الانتخابات البرلمانية (2002) خطوة إلى الأمام، بفضل درجة من الشفافية، شهدت بها الأحزاب السياسية، والفاعلونالجمعويون، بالإضافة إلى الرأي العام الدولي.
- وعلى انتخابات 2007 أن تكون برهانا على الطابع النهائي للشفافية، وعدم العودة إلى ممارسات التزوير، وتدخل الإدارة في تحديد النتائج.

من هنا الدور المنتظر للمجتمع المدني في تصليب مكتسبات الانتخابات السابقة.

الهدف الخاص:

انطلاقا من الاهتمام الخاص الذي يوليه المنتدى للتنمية السياسية ببلادنا، فإنه جعل من أولوياته، صياغة مصوغة لتكوين أعضائه، بهدف الرفع من مستوى ثقافتهم القانونية، وتسليحهم بأدوات عملية (شبكات، وسائل منهجية ومفاهيمية، مطبوعات،....) ملائمة لمختلف الوضعيات التي تقتضيها مهمتهم بصفتهم مراقبين لانتخابات 2007، انطلاقا من بداية الحملة الانتخابية، مروراً بعملية الاقتراع، وانتهاء بالإعلان عن النتائج، دون إغفال محطة التقويم وتحضير تقرير نهائي، سيتم تعميمه.

مدة التكوين: يوم واحد

المستفيدون: فريق المكونين أعضاء المنتدى.

الفترة الصباحية:

الافتتاح	8h30mn
أهمية الانتخابات في تنمية المسلسل الديمقراطي	8h45mn
استراحة	10h30-10h
قانون الأحزاب	13h-10h30mn
غذاء	15h- 13h30mn

الفترة الزوالية :

مدونة الانتخابات الجديدة	16h30-15h
دور المراقب وصلاحياته على المستوى	17h30-16h30mn

الدولي والوطني.

18h – 17h30mn صياغة بطاقة المراقب.